

الحقيقة وراء الملاحقة القضائية: إعادة تقييم التوثيق من أجل الحقيقة في سوريا وخارجها

نبذة حول المائدة المستديرة

الخلفية والنتائج

في النزاعات الطويلة مثل النزاع السوري، غالباً ما يتم إنكار انتهاكات حقوق الإنسان أو تخليد ذكراها بطريقة مشوهة تؤدي إلى إسكات الضحايا. وفي حين أن هناك توثيقاً للنزاع السوري أكثر من أي نزاع آخر في التاريخ، فمن غير الواضح إلى أي مدى يمكن لهذه المواد أن تتحدى الروايات المتناقضة للغاية التي ظهرت. يتطرق المركز السوري للعدالة والمساءلة (SJAC) لهذا السؤال في تقريره الأخير، «الحقيقة وراء الملاحقة القضائية»، الذي يحلل بيانات استطلاع يشير إلى أن العديد من السوريين ما زالوا مترددين في تغيير معتقداتهم حول حقائق النزاع. وفي الوقت نفسه، يؤكد التقرير، أن الكثير منهم لا يزالون على استعداد للمشاركة بشكل هادف في توثيق الانتهاكات المتنوعة، مع الاعتراف بالصدمات المشتركة حتى عبر الانقسامات السياسية.

ولمناقشة استراتيجيات مواجهة هذا التحدي، عقد المركز السوري للعدالة والمساءلة في ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٢١ جلسة حوار مع منظمات المجتمع المدني الرائدة العاملة في مجال التوثيق في سوريا وعلى الصعيد الدولي. أتيحت الفرصة للمشاركين لمشاركة الطريقة التي يوثقون بها حالياً من أجل البحث عن الحقيقة والتحديات التي يواجهونها، بينما يتعلمون استراتيجيات جديدة لتسهيل التعامل مع التوثيق الذي يحتمل أن ينشأ عنه خلاف وجدل مع مجموعة من السياقات الجغرافية والسياسية المختلفة. بدأت المائدة المستديرة بعروض تقديمية حول الأساليب التشاركية لجمع وتنظيم التوثيق من ثلاث منظمات دولية: منظمة الذاكرة الباقية في السلفادور ما بعد الحرب، ومنظمة آسيا للعدالة والحقوق (AJAR)، ومركز ضحايا التعذيب (CVT). وأعقب هذه العروض أسئلة وتعليقات من أربع منظمات حقوقية سورية: منظمة العدالة من أجل الحياة (JFL)، وسوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ)، والأرشيف السوري (SA)، والمركز السوري للعدالة والمساءلة. وناقشوا تحديات تطبيق أساليب توثيق معينة في السياق السوري، وكيفية ربط عمل الذاكرة بأغراض البحث عن الحقيقة. وفيما يلي ملخص للنقاط الرئيسية التي ظهرت من العروض التقديمية والمناقشات اللاحقة.

أثارت المائدة المستديرة عدداً من الأسئلة المهمة حول الشكل المناسب للتوثيق والغرض منه، وقدمت أمثلة مفيدة لطرق بديلة للتوثيق لا يتم اتباعها غالباً في الآليات الرسمية للبحث عن الحقيقة. وتعمل المنظمات المشاركة في المائدة المستديرة على مستويات مختلفة وبمهام مختلفة: من تلك التي تركز على العدالة الرمزية التي يتم تحقيقها من خلال البحث عن الحقيقة بقيادة المجتمع وعمل الذاكرة، إلى تلك التي تتمحور حول عمليات العدالة الانتقالية الوطنية والدولية التي تتطلع إلى تحقيق سجل رسمي واحد من الانتهاكات المرتبطة بالنزاع. وأظهرت المائدة المستديرة أن الأنواع المختلفة من التوثيق التي تجربها هذه المنظمات متكاملة ويمكن أن تدعم مجموعة متنوعة من عمليات العدالة.

وكان التحدي الأولي الذي طرحته المائدة المستديرة هو ما إذا كانت مبادرات ما بعد النزاع التي تم اتباعها بنجاح في أماكن مثل السلفادور وإندونيسيا يمكن متابعتها في سوريا بينما لا يزال النزاع مستمراً. وبينما اتفق المشاركون على أنه لا يمكن نسخ هذه العمليات بالضبط، ولن تكون مناسبة في جميع أنحاء البلد، فقد تُرك المشاركون يتساءلون عما إذا كانت هناك مناطق ومجتمعات محددة في سوريا والشتات سيكون التوثيق التشاركي فيها، من حيث الجمع والعرض، مناسباً على المدى القريب. ومن المحتمل أن تثير الإجابة عن هذا قضايا أخرى - مثل الأساليب المحددة الأكثر ملاءمة، أو الآثار المترتبة على هذا العمل لعمليات العدالة الانتقالية الأخرى مثل الوساطة في مرحلة ما بعد النزاع - والتي يمكن مناقشتها من قبل المشاركين في المائدة المستديرة وغيرهم في المستقبل.

العرض الأول: الذاكرة الباقية في السلفادور ما بعد الحرب

مثل المتحدثون الأوائل الذاكرة الباقية في السلفادور ما بعد الحرب (SM)، وهي مبادرة بحثية تعاونية وتمثل شراكة دولية للناجين والعلماء والفنانين والمحامين والمتاحف والمهندسين المعماريين ومنظمي المجتمع والحكومات البلدية ومنظمات المجتمع المدني والمتخصصين في الصحة النفسية الملتمزين بتوثيق تاريخ الحرب الأهلية السلفادورية (١٩٨٠-١٩٩٢).

- **المهمة - الثغرات التي خلفتها الآليات الرسمية للبحث عن الحقيقة:** توثق منظمة الذاكرة الباقية تجارب المجتمعات التي لم تعالج بصورة مناسبة من قبل مفوضية الحقيقة الرسمية (١٩٩٣)، وخاصة السكان النازحين الذين أهملتهم الدولة فور عودتهم إلى ديارهم (على سبيل المثال، أولئك الذين قضاوا وقتاً في مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً في كوسكاتلان وتشالاتيناغو، حيث ركزت منظمة الذاكرة الباقية أعمالها حتى الآن). وتعمل منظمات المجتمع المدني والبلديات على تنفيذ توصيات مفوضية الحقيقة لعام 1993، عبر توثيق انتهاكات القوات المناهضة للحكومة التي حظيت باهتمام أقل.
- **التوثيق الذي يسترشد بهيكل حوكمة تعاونية:** يساعد الناجون والمجتمعات المحلية في تحديد موضوعات أنشطة التوثيق وكيفية دعمها للتخطيط المجتمعي (مثل ورش العمل التعليمية بين الأجيال ودعم الصحة النفسية). ويقومون بفعل ذلك من خلال نموذج حكومي أفقي مبني على الإجماع. وتُعتبر لجان النساء، وطلاب الدراسات العليا، والشباب جهات مهمة في هذا المقام.
- **أشكال مختلفة من التوثيق:** تدعم الموضوعات المتشابهة التي حددها شركاء منظمة الذاكرة الباقية المحليين طرقاً متنوعة للتوثيق من أجل البحث عن الحقيقة وإحياء الذكرى، بما في ذلك رسم خرائط لمواقع مذابح ارتكبت أثناء الحرب الأهلية، ووضع علامات على القبور لاستخراج الرفات في المستقبل، والمعارض المجتمعية التي تعيد إلى الوطن صور الهواة من الخارج، والتي يعرف فيها الناجون عن أنفسهم، مما يعطي وجهاً للضحايا الذين لم يرهق أحد؛ وأرشيفات الموسيقى، بما في ذلك الأغاني الجديدة حول ما حدث أثناء النزاع؛ وكتب الصور المنسقة مجتمعياً؛ وشهادات الأفلام ومقاطع الفيديو التي يمكن استخدامها في عمليات المساءلة القانونية؛ والتصميم المجتمعي للحدائق التذكارية والمتاحف.
- **أهمية ورش العمل الجماعية:** تنظم منظمة الذاكرة الباقية ورش عمل لعدة أيام حول الذاكرة التاريخية المواضيعية (على سبيل المثال حول تجارب المرأة، والمشاركة السياسية)، بالإضافة إلى ورش عمل لبناء القدرات والتدريب (على سبيل المثال في التاريخ الشفوي، واستخدام تكنولوجيا الكاميرا لرواية التجارب دون وسيط). وتهدف ورش العمل هذه إلى التصدي للنموذج الاستخراجي في جمع المعلومات من الضحايا، من خلال الاحتفاظ بالمعلومات داخل المجتمع. وتوفر للناس مساحة للعمل من خلال التصورات المتنافسة لما حدث أثناء النزاع.
- **ضرورة تدخلات الصحة النفسية:** لقد دفعت بضعة منافذ لمعالجة آثار النزاع على الصحة النفسية العديد من الناجين إلى العلاج الذاتي والانخراط في العنف بين الأفراد. لذا فإن أنشطة توثيق منظمة الذاكرة الباقية تتضمن مساهمة خبراء الصحة النفسية المحليين كلما أمكن ذلك.

العرض الثاني: منظمة آسيا للعدالة والحقوق

مثلت المجموعة الثانية من المتحدثين منظمة آسيا للعدالة والحقوق (AJAR)، وهي منظمة لحقوق الإنسان تركز على بلدان مرحلة ما بعد النزاع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك إندونيسيا، وميامار، وتيمور الشرقية، وسريلانكا. وتُجري ورش عمل وبحوث ومناصرة تتعلق بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وتقدم المساعدة الفنية للمنظمات الشريكة المحلية، وتستخدم منهجيات تشاركية لأغراض التوثيق. كما ساهمت منظمة آسيا للعدالة والحقوق في العديد من لجان البحث عن الحقيقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وسعت إلى إعادة تأهيل الضحايا.

- **تحديات التوثيق:** لقد واجهت منظمة آسيا للعدالة والحقوق إرهاباً بين الضحايا من عملية المقابلة، لا سيما بسبب التصور الذي ينص على أن الإدلاء بالشهادة لم يؤد إلى المساءلة وأن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لا يُنظر إليهم إلا كأشخاص تُجرى عليهم البحوث؛ ويتطلب هذا تطوير ممارسات التوثيق جزئياً بشكل من الأسفل إلى الأعلى، بطريقة تعكس تفضيلات المجتمع. وتمثل التحدي الإضافي في الطبيعة المطولة للنزاعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والافتقار النسبي للتوثيق الذي تم جمعه.

- **توثيق الآثار طويلة المدى للانتهاكات:** في ضوء هذه التحديات، تسعى منظمة آسيا للعدالة والحقوق جاهدة للعمل عن كثب مع المجموعات النسائية على وجه الخصوص، لإشراكهن في البحث عن الحقيقة وكذلك عمليات العلاج النفسي والاجتماعي (كما هو موضح في دليل [Stone and Flower Methodology](#)). وتتبع المنظمة أشكالاً من التوثيق التي تبني تضامناً بين الناجين وتلقي الضوء أيضاً على الآثار طويلة المدى للانتهاكات، بما في ذلك رسم الخرائط المجتمعية، حيث يتذكر المشاركون بشكل جماعي مواقع الانتهاكات في مجتمعاتهم؛ ورسم خرائط الموارد، حيث يناقش الضحايا (أو يوضحون، في حالات الحواجز اللغوية) سبل عيشهم القديمة والحالية، وكيف دفعتهم الانتهاكات إلى دوامة الفقر؛ ورسم خرائط الجسد، حيث يتحدث الضحايا الأفراد عن التأثير الجسدي للانتهاكات - بما في ذلك من خلال الرسوم التوضيحية في حالات العنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي شديدة الحساسية؛ ورسم الجدول الزمني، حيث ينشئ المشاركون بشكل جماعي جدولاً زمنياً للنزاع لتحليل الانتهاكات وبناء ذاكرة مشتركة تملأ فجوات الذاكرات الفردية.
- **الدروس المستفادة:** شددت منظمة آسيا للعدالة والحقوق على ضرورة الاستعداد الدائم بالتوثيق من أجل آليات العدالة الانتقالية المستقبلية، حتى عندما تبدو إمكانية تنفيذها بعيدة المنال. كما أنه، باتباع نهج يركز على الضحية، دعت المنظمة المنظمات للبحث عن طرق أخرى لتوفير إعادة التأهيل وجبر الضرر للناجين عندما تُحجب سبل العدالة الرسمية، عبر إحالة المشاركين إلى مصادر المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والصحة النفسية.

العرض الثالث: مركز ضحايا التعذيب

تمثل المجموعة الثالثة والأخيرة من المتحدثين مكتب عمان لمركز ضحايا التعذيب (CVT)، الذي تأسس عام ٢٠٠٨ لمساعدة اللاجئين العراقيين المصابين بصدمات نفسية ويعانون من آثار التعذيب والحرب. وقد توسع العمل منذ ذلك الحين ليشمل اللاجئين السوريين، واليوم يقدم مركز ضحايا التعذيب في الأردن أيضاً الرعاية التأهيلية للاجئين من إريتريا والصومال وجنوب السودان والسودان واليمن.

- **من إعادة التأهيل إلى التوثيق:** في السنوات الأخيرة، أدرك مركز ضحايا التعذيب أن رعايته التأهيلية - التي تتم من خلال خدمات العلاج النفسي والبدني - غير كافية. حيث أعرب الناجون عن رغبتهم في سرد قصص الانتهاكات التي تعرضوا لها، ومن ثم أدرك المركز الحاجة إلى دمج التوثيق والعمل في مجال حقوق الإنسان في عمله في مجال العلاج النفسي الاجتماعي.
- **الحاجة إلى توثيق الصدمات:** حدد المركز الثغرات في نهج منظمات توثيق حقوق الإنسان، حتى عندما أدركوا متطلب عدم إلحاق الضرر بالشهود وتجنب إعادة تعريضهم لصدمة (جزئياً لأن الصدمة المرتبطة بالنزاع لا تزال مستمرة). وتضمنت هذه الثغرات افتقاراً للتنسيق بين خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والعمل في مجال حقوق الإنسان، وعدم فهم مؤشرات الصدمة بين الشهود، وقصور في إدارة القضايا، ونقص الموارد.
- **التوثيق العلاجي:** لهذا السبب طور مركز ضحايا التعذيب برنامجاً ريادياً للتوثيق العلاجي في عمان، حيث يوجد خيار للتوثيق بعد التدخل الأولي للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والإحالة للحصول على الدعم القانوني. ويقدم هذا البرنامج وجهة نظر الناجين من خلال المقابلات النوعية التي تحقق في أفكارهم حول العدالة (والتي غالباً ما توصف بالمساواة والإنصاف والسلامة والأمن والمساءلة والعدالة). ويطلب من الناجين أيضاً التكهن بسبل مختلفة للمساءلة، لمحاربة فكرة أن المقابلات ليس لها منفعة مادية. وتتضمن عملية التوثيق استخدام وسائل الإعلام الفنية لسرد قصص الناجين، وموارد الاتصال لمشاركة قصص الناجين مع الجمهور حيثما اقتضى الأمر، وسبل للمناصرة، والسياسات، والعمل القانوني.

نقاش

أثار النقاش عدة نقاط مهمة حول التوثيق، بالإضافة إلى أسئلة حول درجة إمكانية تطبيق الممارسات التنظيمية والمنهجية المقدمة في السياق السوري:

● ضرورة/تحديات التوثيق الشامل:

- لاحظ المشاركون من المركز السوري للعدالة والمساءلة أن العروض التقديمية سلطت الضوء على الحاجة إلى التوثيق الذي يخدم الركائز المتعددة للعدالة الانتقالية، لكنهم تساءلوا عما إذا كانت المنظمات الدولية تستخدم توثيقها على وجه التحديد لأغراض المساءلة القانونية أو جبر الضرر وكيفية ذلك.
- لاحظت منظمة الذاكرة الباقية أن أحد شركائها يستخدم التوثيق الذي تم جمعه لمتابعة المساءلة عن بعض أكبر الانتهاكات التي حدثت خلال الحرب الأهلية، لكن قوانين العفو تمنع القضايا من المرور عبر نظام المحاكم التقليدي. علاوة على ذلك، شعر العديد من الناجين بالهجوم عند استجوابهم لأغراض قانونية، ويرجع ذلك جزئياً إلى استجوابهم حول ذكرياتهم على الرغم من أن الوقت والتجربة يشوّهان الذاكرة- مما يجعل أي عملية توثيق صعبة. ونتيجة لذلك، أعطت منظمة الذاكرة الباقية الأولوية لبدء عمليات العدالة والمصالحة من الأسفل إلى الأعلى من خلال حشد المجتمع.
- أكد أحد المشاركين من المركز السوري للعدالة والمساءلة هذه الأفكار وأشار إلى أن الأبعاد الرمزية والمادية للتوثيق يمكن أن تعزز بعضها البعض: العديد من الشهود الذين يقابلهم المركز السوري للعدالة والمساءلة - غالباً بعد الإحالة من مركز ضحايا التعذيب - يبدوون تدريجياً في التعبير عن رغبتهم في المساءلة ويحسبون أنفسهم «ناجين» وليس فقط «ضحايا». يشير هذا إلى أهمية التوثيق الموسع والمقابلات المتعددة مع الشهود حيثما أمكن ذلك، حيث أن جمع الشهادات التي تتحدث عن التأثير طويل الأمد للانتهاكات يمكن أن يعزز مطالبات التعويضات ويثير ردود فعل متعاطفة من السوريين عبر الانقسامات السياسية والاجتماعية.
- شددت منظمة آسيا للعدالة والحقوق على الحاجة إلى التقريب بين أغراض البحث عن الحقيقة المجتمعية والرسمية حيثما أمكن، مثل إصدار توصيات للجان البحث عن الحقيقة الحالية والمستقبلية. وقد حاولت القيام بذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من خلال تقييم ممارسات التوثيق للجان البحث عن الحقيقة، والتوصية بالمكان الذي يمكنهم فيه دمج المنهجيات التشاركية لمنظمة آسيا للعدالة والحقوق، وتقديم بيانات التوثيق إلى هذه الآليات الرسمية.

● التحديات اللوجستية للتوثيق:

- أثار المشاركون في المركز السوري للعدالة والمساءلة التحديات اللوجستية المتمثلة في اتباع أنواع طرق التوثيق البديلة التي وصفتها المنظمات الدولية في سوريا، في ضوء النزاع المستمر والظروف الإنسانية الصعبة. كيف يمكن لمنظمات التوثيق تنمية شبكات الثقة ومتابعة أشكال معقدة من التوثيق من أجل البحث عن الحقيقة وإحياء الذكرى في مثل هذه الأوضاع؟ اقترح أحد المشاركين في منظمة العدالة من أجل الحياة (JFL) أنه يمكن تنفيذ توثيق معين في مناطق سوريا التي تعمل فيها المنظمة. وقد تكون بعض أساليب التوثيق، مثل وضع إطار زمني للناجين، مفيدة جداً ومعقولة أيضاً في تحقيق أهداف البحث الفوري عن الحقيقة (على سبيل المثال بين الناجين من اعتقال تنظيم داعش في شمال شرق سوريا). ومع ذلك، قد يُنظر إلى أنواع أخرى من التوثيق البديل بين جماعات معينة (على سبيل المثال، عائلات أولئك الذين ما زالوا مختفيين قسراً ومحتجزين تعسفاً) على أنها لا تتناول أهدافاً عاجلة تتعلق بالبحث عن الحقيقة والمساءلة. وكان هذا تذكيراً بأن عمليات التوثيق التشاركية من الأعلى إلى الأسفل قد تبدو مختلفة من مكان إلى آخر، مما يعكس الاحتياجات والتفضيلات المختلفة بين الناجين. وأوضح ممثل منظمة الذاكرة الباقية أن 30-40 عاماً قد مرت منذ نهاية الحرب الأهلية في السلفادور، ونتيجة لذلك، كانت هناك أنواع مختلفة من استراتيجيات التوثيق ممكنة في ذلك السياق.

● التحدي المتعلق ببناء الثقة والموافقة:

- سأل أحد المشاركين من منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة منظمة الذاكرة الباقية عما إذا كانت قد واجهت معارضة من الناجين عند عرض الصور أو غيرها من أشكال التوثيق من نزاع أدى إلى مثل هذه الانقسامات الاجتماعية الحادة والذكريات المختلفة. حددت منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة تحدياً في بناء الموافقة والثقة بين مختلف الأفراد والجماعات عند مواجهتهم بالتوثيق.
- أوضح ممثل من منظمة الذاكرة الباقية أن ورش العمل بين الأجيال كانت أساسية في معالجة هذه الانقسامات ودفع المشاركين إلى المشاركة في العملية. وكان الشباب على وجه الخصوص مهمين في ورش العمل هذه، حيث كان لدى العديد منهم آباء أو أقارب أكبر سناً دعموا جوانب مختلفة من الحرب الأهلية، وبالتالي يمكن أن يكونوا وسطاء قادرين على إدراك وجهات نظر وذكريات متعددة للنزاع.
- كما أدرك أحد المشاركين من منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة هذه المشكلة عندما دعا إلى مشاركة أكبر للناجين السوريين في تصميم وتنفيذ أنشطة التوثيق. حيث سيؤدي القيام بذلك إلى بناء الثقة في عمل المنظمات الأكبر مثل سوريون من أجل الحقيقة والعدالة من قبل المنظمات الأصغر والنشطاء المحليين الموجودين في المناطق التي تعمل فيها المنظمة. وسيعزز هذا القبول ويضفي المزيد من الشرعية على عمليات المساءلة والتعويضات في نهاية المطاف، والتي أدت في بعض السياقات الأخرى (مثل بعض المحاكم الدولية) إلى زيادة الانقسامات بعد النزاع بسبب الافتقار إلى التوعية والشرعية على المستوى المحلي.

● التعامل مع المعلومات المضللة:

- سأل موظف سابق في المركز السوري للعدالة والمساءلة كان قد عمل في المراحل المبكرة لتقرير «الحقيقة وراء الملاحقة القضائية» عن كيفية تأثير المعلومات المضللة عبر الإنترنت على جهود التوثيق المستقبلية.
- اتفق ممثلو منظمة الذاكرة الباقية على أن المعلومات المضللة تمثل مشكلة، ولاحظوا في السلفادور على وجه التحديد أنها تأتي من السلطات الحاكمة. حيث تشن الحكومة الحالية حملة لإنكار الانتهاكات التي ارتكبت في حقبة الحرب الأهلية، ومهاجمة النشطاء من السكان الأصليين الذين يحاولون توثيقها والتحدث عنها، وإلغاء فعاليات تخليد الذكرى. ولهذا السبب، أوضحت منظمة الذاكرة الباقية أن عمليات البحث عن الحقيقة التي يقودها المجتمع من الأسفل إلى الأعلى مهمة: لمواجهة حملات التضليل من الأعلى إلى الأسفل.
- وافق أحد المشاركين من منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة على أهمية التوثيق من الأسفل إلى الأعلى، لكنه أشار أيضاً إلى أنه في بعض المناطق التي تعمل فيها المنظمة، كانت هناك منظمات وسلطات محلية تقوم أحياناً بدفن الأدلة غير المواثيق من الناحية السياسية. ونتيجة لذلك، ينبغي على المنظمات السورية العمل على تصحيح هذه المعلومات المضللة على المستوى المحلي من خلال تقديم معلومات موثوقة وزيادة الوعي حول المعايير الضرورية للتوثيق عالي الجودة.
- قال مشاركون من الأرشيف السوري (SA) إنهم حاولوا التعامل مع مشكلة المعلومات المضللة من خلال توثيق يتسم بالشفافية والتشاركية، عبر الاعتماد على شبكات المواطنين المحليين الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان والمحامين. وتحقيقاً لهذه الغاية، يسعى الأرشيف السوري جاهداً لتوضيح منهجيته لجمع ومعالجة والتحقق من البيانات المتعلقة بانتهاكات الحقوق في سوريا، وجعل هذه البيانات التي تم التحقق منها متاحة للجمهور قدر الإمكان، بما يتماشى مع مبدأ الشفافية الأساسي للتحقيق مفتوح المصدر وعمل بيانات أخرى مفتوحة المصدر. ولاحظ المشاركون من الأرشيف السوري أيضاً أنه على الرغم من أن المنظمة لم تفكر بشكل صريح في عملها على أنه يخدم أغراض البحث عن الحقيقة، فإن المائدة المستديرة والتقرير أوضح التداخل الكبير بين هذه الأغراض والأهداف الخاصة بالتوثيق الذي تقوم به (البحث، والمناصرة، والمساءلة).